

# "خالد اليماحي" صورة الإماراتي الشاب المناضل من أجل الولاء والمواطنة المتساوية



خالد محمد اليماحي، الشاب الإماراتي صاحب المواقف والإخلاص في حياته العملية، من يهتم بالكل ويأدق التفاصيل، يواجه الظلم ويكره الضيم، يقاتل نفسه من أجل إسعاد الآخرين.

تدرج اليماحي في مناصب الدولة عقب حصوله على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية، والماجستير في إدارة الأعمال من جامعة والونجونج الأسترالية.

تم تعيينه موظفاً في مؤسسة اتصالات، وبعد سبع سنوات شغل منصب أكبر قطاع مبيعات في المؤسسة، وبعد ثلاث سنوات شغل مدير إدارة في المؤسسة نفسها، تم اختياره ضمن المرشحين لبرنامج الإعداد القيادي (ريادة) في مؤسسته.

كما عمل ضمن فريق مع شركة (Mckinsey and Co) الشركة الاستشارية الرائدة في مجال التغيير والتطوير

المؤسسي لمدة 4 اشهر. وعمل كمسؤول لإدارة Business Solution في باكستان. ٤

يهتم اليماحي في صناعة القادة، صناعة المدراء والإداريين ورجال الفكر والسياسية، كما يهتم كخبير في تطوير المهارات القيادية.

## الولاء للقيادة ووصايا الشيخ زايد

كان اليماحي نشطاً على تويتر، رغم انشغالاته واهتماماته، ويظهر في تغريداته استشهادات الولاء للقيادة وفي تغريداته يقتبس من تغريدات الشيخ زايد طيب الله ثراه حيث يقول: "استوقفتني كلمات للمغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان، تسطر بماء الذهب وتستحق التأمل والدراسة، ألقاها في حديث للصحافة عام 1975".

وكانت آخر تغريداته قبل اعتقاله بيوم واحد في يوليو/تموز 2012م.

وهذه الوصايا تتعلق بحرية الرأي والتعبير والانتقاد يقول الشيخ زايد: "واجب الصحافة هو إبراز الإيجابيات لنزيد منها، كما أن واجب الصحافة ومن حقها أن تنتقد. نحن نرحب بالنقد البناء لأننا نريد أن نبني بلدنا، ونحن نؤمن في هذا البلد بحرية المواطن وكرامته، ونحن جميعاً شركاء في الرأي وفي السياسة وفي التخطيط وفي الإعداد وفي التنفيذ.

وبدون هذه المشاركة لا يكون للعمل الوطني معنى لأن هدفنا هو رفع مستوى كل مواطن وتحقيق الازدهار والتقدم لهذا الوطن، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بتأزر الحكومة مع الشعب، ولا يمكن أن تنحصر الواجبات على الحكومة فقط لأن الشعب هو العضو الفعال، من هنا فإننا نؤمن بأن الشعب يجب أن يكون له مطلق الحرية في إبداء رأيه، والصحافة هي جزءاً من هذا الشعب."

وعلق اليماحي على ما ذكره الشيخ زايد بتغريدة لاحقة بالقول: "رحمك الله يا زايد، وبارك في نريتك، ووفقنا لخدمة هذا البلد الغالي بكل ما نملكه من مكتسبات ومقومات".

وفي تغريدات أخرى قدم اليماحي تهانيه للقيادة "بفوز الدولة بالمرتبة الأولى عربياً لمؤشرات السعادة وأتمنى أن تتربع الدولة في المرتبة الأولى عالمياً مع بعض الإصلاحات السياسية".

وأبدى فخره ب"الانجازات التي تحققها بلادي الغالية في مضامير الرياضة والاقتصاد والثقافة والعلم، ولعل بعض

الإصلاحات الداخلية كفيل بتقديمها سياسياً".

وأكد بشكل حازم أن "من الإساءة لهذا البلد المعطاء أن نسكت عن خطأ يقع هنا وهناك من قبل بعض المفسدين". وأشار إلى أن "من البر بهذه الدولة الحنون، أن ننبه إلى تجاوزات بعض المفسدين في جهاز الأمن الذين لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة"

## المواطنة

يؤمن اليماحي كما تبدي تغريداته بالمواطنة المتساوية، وأن الوطن يملك العديد من التيارات المدارس الفكرية، مشيراً إلى أن "المضي في نهج الفكر الواحد والإقصاء لما سواه ينذر بالكثير من التداعيات الخطرة".

ويقدم اليماحي في تغريداته الحل الأنجع من "في إرساء الاستقرار والتحصين ضد التحديات هو استيعاب جميع التيارات والمدارس الفكرية ضمن قاعدة من الحقوق والواجبات، ولتكن المنافسة من باب التسابق في الخيرات. قال تعالى (ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم في ما آتاكم فاستبقوا الخيرات)"

ويقول إن "الآخر" في إطار الجماعة الوطنية له كافة الحقوق وعليه كافة الواجبات. وان الإخلال بذلك ينذر بكوارث اجتماعية وثقافية عديدة.

وأشار إلى أن المواطنة المتساوية هي الحصن الحصين الذي يحمي الوطن والمجتمع من التوترات والأزمات الداخلية، كما يشكل درعا أمام المخاطر الخارجية.

وقال بحكمه البصير بالدولة وبتبعات المستقبل: "إن الممارسات الظالمة ككرة الثلج، إن لم تؤاد في مهدها، فستعيث فساداً في الوطن".

واستشهد اليماحي بالفيزياء "لكل فعل ردة فعل تساويه في المقدار بينما تقول قوانين السياسة لكل فعل ردة فعل تفوقه في المقدار".

مبدأً أسفه "على المثقف المتعلم الذي غيب عقله في غياهب الجب. وحمل شعارات وردد ادعاءات تتنافى مع العقل والمنطق، كل ذلك بدعوى وطنية مزعومة".

## اعتقاله

تم اعتقال خالد محمد اليماحي في يوليو/تموز 2012 من قبل جهاز أمن الدولة، وتعرض للإخفاء القسري مثل بقية المعتقلين السياسيين المطالبين بالإصلاحات، وخلال الإخفاء الذي استمر أشهراً تم وضعه في سجن سري تعرض خلاله للتعذيب كما تحدث في المحكمة، ولم يتم محاكماته ورفاقه إلا في العام اللاحق، ضمن القضية المعروفة عالمياً بـ"الإمارات 94".